

الشورى يعتمد الحساب الختامي لعام 2024 رغم تساؤلات فخرو المسقطي يشيد بجهود وزارة المالية.. والزائد تطالب بمراجعة الالتزامات التعاقدية مع الشركات الأجنبية

تغطية: أحمد عبد الحميد

تصوير – عبدالأمير السلاطنة

وافق مجلس الشورى، في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس، على الحساب الختامي الموحد للدولة للسنة المالية 2024، وسط نقاشات بشأن ارتفاع المصروفات وتراجع بعض الإيرادات عن التقديرات، ومدى انعكاس ذلك على جهود تحقيق التوازن المالي، فيما أشاد خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بجهود وزارة المالية والاقتصاد الوطني في إعداد الحساب الختامي، مؤكداً أن ملاحظات اللجنة من شأنها تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة.



وزارة المالية: زيادة الإنفاق بسبب فوائد الدين والدعم

عقود انتهت مددها المحددة، سواء لفترات مماثلة أو لمدد إضافية، لاستكمال الالتزامات التعاقدية، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات تحول دون تكرار هذه الحالات، خاصة في المشاريع ذات القيمة المالية الكبيرة، كما لفتت إلى أن طول الإجراءات الإدارية والروتينية اللازمة للحصول على الموافقات يؤدي إلى تأخر تنفيذ المشاريع وارتفاع كلفتها، داعية إلى مراجعة هذه الإجراءات وتبسيطها بما يسهم في تسريع الإنجاز ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي. وفي سياق متصل، أكدت الزايد أهمية تعزيز جاذبية ملكة البحرين للاستثمارات الأجنبية، باعتبارها أحد مصادر الإيرادات غير النفطية، مشددة على ضرورة مراجعة إجراءات التراخيص ومتطلبات الاستثمار، ومقارنتها بالنسبيلات التي تقدمها الدول المجاورة لاستقطاب المستثمرين. وأشارت إلى أهمية دراسة ثلاثة جوانب رئيسية لتعزيز تنافسية المملكة في هذا المجال، تشمل تسهيل إجراءات التراخيص والاستثمار، ومراجعة التشريعات واللوائح التنفيذية والقرارات المنفذة للأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تطوير البيئة المرتبطة بالتجارة والصناعة والملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، بما يعزز قدرة المملكة على استقطاب الشركات والاستثمارات الأجنبية، وأكدت الزايد في ختام مداخلتها أن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والجهات الرقابية يمثل عملاً تكاملياً يستهدف تعزيز كفاءة الأداء المالي، وتنمية الإيرادات، وتحسين إدارة المصروفات، بما يحقق نتائج إيجابية للاقتصاد الوطني ويدعم استدامة المالية العامة.

تحمل هذه الأعباء لضمان استمرارية الخدمات الأساسية. وأشادت الزايد بجهود الحكومة في تنفيذ برنامج التوازن المالي، موضحة أن مساره كان يسير وفق التوقعات في الظروف الطبيعية، لولا ما شهدته المنطقة والعالم من أزمات وكوارث ونزاعات أثرت في الأوضاع الاقتصادية والمالية. وأشارت إلى أن من المؤشرات الإيجابية التي كشفت عنها الحساب الختامي ارتفاع الإيرادات غير النفطية، وهو ما يعكس أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية، لافتة إلى أن بعض الجهات الحكومية أوضحت أن ترشيد الإنفاق على عدد من المشاريع أو تأجيلها غير ممكن، نظراً إلى ضرورتها وأهميتها. وفيما يتعلق بأسباب زيادة المصروفات وتأخر تنفيذ بعض المشاريع، استعرضت الزايد ملاحظات رئيسية تتعلق بتعدد العقود مع الشركات الأجنبية، واستخدام التمنية بمثل ضرورة للحفاظ على الالتزامات التعاقدية، مؤكدة أهمية معالجة هذه التحديات للحد من التأخير والتكاليف الإضافية. وأشارت أن تأخير بعض الشركات في دراسة العقود ومراجعتها أدى إلى تأخير بدء تنفيذ المشاريع، بما انعكس على معدلات الإنجاز والتكاليف، وشددت على ضرورة مراجعة الالتزامات التعاقدية والجدول الزمني مع الشركات المنفذة، والنظر في تطبيق الجزاءات المقررة عند التأخير، بما يضمن الالتزام بمواعيد التنفيذ ويحد من الأعباء الإضافية. وأضافت أن بعض الجهات اضطرت إلى تمديد

وبالاحتياجات التي تستدعي الإنفاق من الاعتمادات المتاحة. من جانبها، أكدت العضو الدكتورة ابتسام الدلال أن الحساب الختامي لا يقتصر على مراجعة الإيرادات والمصروفات، بل يمثل محطة مهمة لتقييم الأداء المالي والاقتصادي للدولة، وقياس انعكاس الإنفاق العام على التنمية وجودة الخدمات ومستوى معيشة المواطنين. وأشادت بجهود الحكومة في مواصلة تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ المشاريع التنموية رغم ارتفاع الدين العام، مشددة على أهمية مواصلة العمل لتعزيز الاستدامة المالية وتنويع مصادر الدخل، بما يحقق اقتصاداً وطنياً أكثر قوة وتنوعاً، وقطاعاً خاصاً أكثر قدرة على النمو، ويعكس بصورة ملموسة على حياة المواطنين. وشددت على أن المحافظة على المال العام مسؤولية مشتركة، وأن تعزيز كفاءة الإنفاق واستخدام التمنية بمثل ضرورة للحفاظ على مكتسبات الوطن وضمان استمرارها للأجيال القادمة. بدورها أكدت دلال الزايد، رئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى، أن العدد السوراء لتقديم الحساب الختامي ذات طبيعة تنظيمية، ويعمل عليها في تطوير آليات التعامل مع الحسابات الختامية المقبلة، مشيرة إلى أن الأزمات الاقتصادية والأوبئة والحروب والنزاعات في المنطقة فرضت تحديات استثنائية على المالية العامة، وأسهمت في زيادة الأعباء المرتبطة بالفروض والفوائد، في وقت تواصل فيه الحكومات

ورفعته إلى هيئة المكتب في نهاية الشهر ذاته، تهيئاً لعرضه على المجلس، وأكد أن تقييم عمل اللجنة لا يرتبط بعدد الاجتماعات بقدر ما يرتبط بما تنجزه من دراسة وتحليل، مشيرة إلى أن إعداد التقرير استند إلى الحساب الختامي والتقارير المدقق الصادر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية. من جانبها، أوضح يوسف الحمود وكيل الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني أن الحساب الختامي قدم وفق المدة المحددة في القانون، التي تقضي بتقديمه خلال خمسة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، نافياً وجود تأخير في تقديمه. وفيما يتعلق بانخفاض الإيرادات النفطية، أشار إلى أن تراجع إنتاج النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب أعمال الصيانة والأعمال التشغيلية الدورية، أسهم في التأثير على الإيرادات، رغم ارتفاع متوسط أسعار النفط عن السعر المعتد في تقديرات الميزانية. وبشأن ارتفاع المصروفات، أشار الحمود إلى أن الزيادة ارتبطت بصورة رئيسية بارتفاع فوائد الدين العام، وزيادة الإنفاق على الدعم الاجتماعي، والميزانيات التكميلية، إلى جانب مصروفات بعض الجهات الحكومية، مؤكداً استمرار جهود ترشيد الإنفاق ومتابعة الأداء المالي للوزارات والجهات المعنية. وشددت على متابعة المصروفات والإيرادات التي تتم من خلال التعميمات والتقارير الدورية، إلى جانب متابعة التزام الجهات الحكومية بالضوابط المالية، مشيرة إلى أن بعض الإيرادات ترتبط بطبيعة الالتزامات التي تتحملها الجهات الحكومية

كميات الإنتاج أو بعوامل أخرى لم تعكسها التقديرات بصورة دقيقة. ولفت إلى أن العجز الفعلي تجاوز التقديرات الأولية، متسائلاً عن مدى تأثير ذلك على مستهدفات التوازن المالي، ومتى يمكن تحقيقه، في ظل ارتفاع الدين العام وزيادة أعباء فوائده. من جانبها، أشاد خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس بجهود فريق وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وعلى رأسه الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، في إعداد الحساب الختامي، مشيرة إلى أن تحقيق الاستدامة المالية وتنويع مصادر الدخل يمثلان هدفين استراتيجيين للسياسة المالية العامة، من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، ومسؤولاً إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات غير النفطية والمصروفات المتكررة. وأوضح أن نتائج الحساب الختامي تعكس استمرار الحكومة في العمل لتحقيق هذه الأهداف، رغم التحديات المالية، مشيداً كذلك بمستوى تنفيذ ميزانيات المشاريع، الذي بلغ نحو 67%، مقارنة بمستويات سابقة دارت حول 60%. وأكد أن ملاحظات اللجنة وتوصياتها تستهدف تعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية، وتحسين تنفيذ المشاريع وفق الجداول الزمنية المحددة، بما يدعم استدامة المالية العامة. وفي رده على تساؤلات فخرو بشأن توقيت إحالة التقرير، أوضح المسقطي أن اللجنة تسلمت الحساب الختامي في أبريل، وأجريت تقريرها

وأشارت مداخلات جمال فخرو النائب الأول لرئيس مجلس الشورى تساؤلات بشأن أسباب تجاوز المصروفات الفعلية في الميزانية مقارنة بالمصروفات المقدرة بنحو 300 مليون دينار، وعدم تحصيل إيرادات بقيمة تقريبا، كما تساءل عن أسباب تراجع الإيرادات النفطية رغم ارتفاع متوسط أسعار النفط عن السعر المعتد في تقديرات الميزانية، متسائلاً عن موعد تحقيق التوازن المالي في ظل استمرار العجزات وارتفاع فوائد الدين العام، كما تساءل عن أسباب تأخر عرض الحساب الختامي على المجلس. وشدد فخرو على أهمية الالتزام بالمواضيع القانونية لتقديم الحساب الختامي والتقارير الرقابية، مشيرة إلى أن التأخر في عرض التقارير يحول دون مناقشة الملاحظات في الوقت المناسب، ويحد من إمكانية معالجة أوجه القصور قبل إعداد الميزانيات اللاحقة. وتطرق إلى أن المصروفات المتكررة لم تنخفض رغم تكرار الحديث عن برامج ترشيد الإنفاق وخفض المصروفات، مشيرة إلى أن المصروفات ارتفعت بنحو 300 مليون دينار خلال عام 2024، معتبرة أن استمرار هذا الاتجاه يصعب الوصول إلى التوازن المالي الذي كان من المفترض تحقيقه في ذلك العام. وفيما يتعلق بالإيرادات النفطية، أشار فخرو إلى أن تقديرات الميزانية احتسبت على أساس سعر يبلغ 60 دولاراً للبريل، في حين بلغ متوسط السعر نحو 80 دولاراً، متسائلاً عن أسباب انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية رغم ارتفاع الأسعار عن المستوى المقرر، وما إذا كان ذلك مرتبطاً بتراجع

إشادة شورية بأداء حساب احتياطي الأجيال القادمة

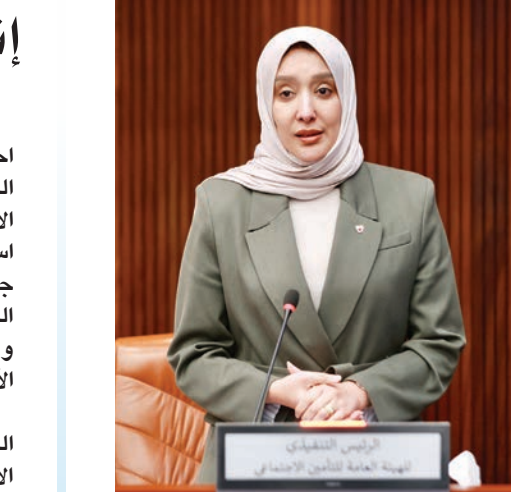


احتياطي الأجيال القادمة، مشيرةً إلى أن أرصدة الحساب تجاوزت مليار دولار. وأشاد الحمود بجهود مجلس إدارة الحساب والإدارة التنفيذية في تنفيذ سياسة استثمارية متحفظة، تراعي تقلبات الأسواق الاستثمارية وتعمل على المحافظة على أموال الحساب وتعزيز استقرار مركزه المالي. وأوضح أن المديونية المشار إليها لا تمثل اقتراضاً مباشراً على الحساب، وإنما ترتبط بإنشاء برج حساب الأجيال القادمة والضمانات المصرفية الصادرة للمشروع، مبيناً أن قيمة هذه الضمانات ترتفع مع تقدم مراحل الإنشاء، وأنها تمثل التزاماً مرتبطاً بالمشروع، وليست ديناً بالمعنى المباشر.

أشاد أعضاء مجلس الشورى بنتائج حساب احتياطي الأجيال القادمة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 منوهين بالسياسة الاستثمارية لأموال الحساب والتي حققت عائدا استثماريا سنويا بلغ نحو 7.8%. جاء ذلك خلال جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس والتي انتهت إلى اعتماد التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة لحساب احتياطي الأجيال القادمة.

وأشاد خالد المسقطي، رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، بالسياسة الاستثمارية المتحفظة التي يطبقها مجلس إدارة حساب احتياطي الأجيال القادمة، مؤكداً أنها تضع الحفاظ على أموال حساب الأجيال القادمة في صدارة أولوياتها، وتسهم في صون هذه الأموال وتعزيز استدامتها.

بدوره استفسر جمال فخرو، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى عن صبر مبلغ الـ450 مليون دولار الذي تحول إلى الحكومة عام 2022، وما إذا جرى سدها خلال السنوات اللاحقة. من جانبه أكد يوسف الحمود، وكيل الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، أن مبلغ الـ450 مليون دولار الذي سبق تحويله إلى الحكومة قد تمت تغطيته بالكامل، موضحاً أنه لم يكن قرضاً، كما نفى وجود مديونية على حساب



الشورى يقر البيانات المالية لحساب التعتل

الرئيس التنفيذي لهيئة التأمين: العائد الاستثماري التراكمي للحساب بلغ 6% في 2025

إعانات التعتل بالعوائق التي تحول دون حصول المواطنين على فرص عمل مناسبة، مشيرة إلى أن الإعانة تحقق غرضاً اجتماعياً واقتصادياً مهماً، إلا أن استمرار حاجة المواطن إليها يستدعي بحث الأسباب التي تؤثر عودته إلى سوق العمل. وأكدت أن الهدف من الحفاظ على الملاء المالية للحساب، وتحويل قدرته المالية إلى حماية فعلية يشعر بها المواطن عند فقدان وظيفته، بالتوازي مع تهيئة فرص حقيقية تساعد على العودة إلى العمل.

وأكدت الدكتورة ابتسام الدلال عضو مجلس الشورى، أهمية استذكارات الدور الذي أداه حساب التأمين ضد التعتل في دعم الاقتصاد الوطني خلال الأزمات الاستثنائية، مشيرة إلى مساهمته في مساندة المملكة خلال جائحة كوفيد19 وأزمة فبراير 2026، وما قدمه من دعم أسهم في تخفيف آثار تلك الظروف على الاقتصاد.

كما تساءلت عن مدى مقاربة أداء الحساب بصناديق ومحافظ استثمارية مماثلة على المستويين الإقليمي والدولي، بما يتيح تقييم كفاءة إدارة الأموال بصورة موضوعية، مستفسرة عن أسباب تحسن الأداء الاستثماري في عام 2025، وما إذا كان ذلك نتيجة تعديل الاستراتيجية الاستثمارية وإعادة توزيع الأصول، أم لتحسن ظروف الأسواق.

وأكدت أن الحفاظ على أموال الحساب لا يكفي وحده، بل يجب العمل على تنميتها وتعزيز عوائدها، بما يضمن استدامة الحماية الاجتماعية للمواطن البحريني على المدى الطويل، ويحافظ على قدرة الحساب

الحماية الاجتماعية للمواطنين وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي في مملكة البحرين. الغاني لرئيس مجلس الشورى، أن الموقف الأكثر خدمة للمواطن هو اعتماد البيانات المالية لحساب التأمين ضد التعتل مع تضمينها ملاحظات واضحة بشأن تحسين الأداء وكفاءة استثمار الأموال، ومتابعة تنفيذ التوصيات بالتنسيق مع الحكومة. وأشادت الفاضل بالصور الذي أداه الحساب خلال فترات الأزمات، مؤكدة أنه شكل سندا مهما للأسر البحرينية، وأسهم في الحفاظ على الأمن الاقتصادي للأسرة، ومساندة أصحاب الأعمال للاستمرار في السوق، والحفاظ على الأيدي العاملة البحرينية.

وفيما يتعلق بملاحظة ضعف العائد الاستثماري، شددت على أهمية تحديد الأسباب التي أدت إلى تراجعها، وتقديم مدى وجهتها، ومقارنة أداء الحساب بالمؤشرات الاستثمارية المناسبة، إلى جانب مراجعة القرارات الاستثمارية بالتعاون مع المختصين، بما يعزز كفاءة إدارة الأموال ويحافظ على استدامة الحساب.

وأوضحت أن إتاحة اعتماد البيانات المالية مشفوعة بملاحظات السلطة التشريعية تمثل فرصة لتحديد أوجه التحسين المطلوبة وضمان متابعيتها مع الحكومة، مؤكدة ضرورة عدم الاكتفاء بإقرار البيانات، بل متابعة تنفيذ التوصيات والتحقق من انعكاسها على أداء الحساب. ودعت الفاضل اللجنة المالية إلى دراسة العلاقة بين أموال الحساب ونتائج التوظيف، والنظر في مدى ارتباط صرف

مرر مجلس الشورى في جلسته أمس تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول البيانات المالية المدققة لحساب التأمين ضد التعتل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وقد أشاد خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، بارتفاع صافي موجودات حساب التأمين ضد التعتل، مؤكداً تمتعه بملاء مالية جيدة، ومستنداً على أهمية الاستفادة من الفوائض المالية في تطوير الاستراتيجية الاستثمارية للحساب وتعزيز استدامتها.

وأكد المسقطي أن عرض البيانات المالية المدققة للحساب على السلطة التشريعية يعزز الشفافية المالية، مشيرة إلى أن هذا التقرير هو الثاني الذي يعرض على المجلس، بعد أن لم تكن السلطة التشريعية طرفاً في السابق في الرقابة على الحساب واعتماد بياناته المالية. وأشار إلى أن صافي موجودات الحساب تجاوز 530 مليون دينار بحريني بنهاية عام 2024، ما يعكس وضعه المالي الجيد وقدرته على أداء الدور الذي أنشئ من أجله.

ودعا المسقطي الحكومة إلى دراسة سبل تطوير الاستراتيجية الاستثمارية للحساب، والاستفادة من الفوائض المالية المتحققة في تعزيز العوائد وتنمية السيولة، بما يدعم استدامته المالية. وشدد على ضرورة مراجعة آلية عمل الحساب واستخداماته بعد مرور نحو 20 عاماً على إنشائه، ودراسة آفاق توسيع استثماراته بما يتناسب مع أدائه المالي، مع الحفاظ على دوره الأساسي في توفير

رئيس خارجية الشورى:

استضافة البحرين عشرات الاجتماعات الخليجية تجسد

رؤية ملكية لتعزيز التعاون وتعكس كفاءة تنظيمية وأمنية

الاقتراضية، إيماناً بأهمية اللقاءات المباشرة في تعزيز التشاور والتنسيق وتوحيد المواقف، وترسيخ أواصر الأخوة والتعاون بين دول المجلس.

وأشار د. الرميحي إلى أن نجاح المملكة في استضافة هذه الاجتماعات يعكس كفاءة مؤسساتها الوطنية وقدراتها التنظيمية والأمنية، بفضل الرعاية الملكية السامية وجهود الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكداً أن البحرين ستظل واحة للأمن والاستقرار وملقى للأشياء، وداعماً رئيسياً لمسيره العمل الخليجي المشترك.



د. علي الرميحي.

الحكمة والتوجهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وحرص جلالته على عقد الاجتماعات الخليجية بالبحرين، وعدم الاكتفاء بالاجتماعات

أشاد الدكتور علي بن محمد الرميحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى باستضافة مملكة البحرين عشرات الاجتماعات الوزارية والتحضيرية والفنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2026م، مؤكداً أن هذا الحضور الخليجي المكثف يعكس ما تتمتع به المملكة من أمن واستقرار وجاهزية عالية لاستضافة الاجتماعات الإقليمية في مختلف الظروف، رغم ما تشهده المنطقة من تحديات وتهديدات أمنية مستمرة. وأكد د. الرميحي أن هذه الإضافات تجسد الرؤية